التقـاريـــر

مستقبل الهجرة العربية نحو أوروبا

أحمد صلاح
ملحق إعلامي سابق ببروكسل

لمحة تاريخية:

بدأت الهجرة العربية نحو أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر أي مع بـدايـة الاستعمار الغربي لبعض دول المنطقة العربية. ثم بدأت ظاهرة الهجرة العربية نـحـو أوروبا تشهد انتشاراً سريعاً برغبة أوروبية جامحة لتعويض الخسائر البشرية الـتـي تكبدتها القارة العجوز خلال معارك الحرب العالمية الثانية، وهى خسائر بشرية يـقـدر قوامها نحو ٦٠ مليون نسمة آنذاك، الأمر الذى دفع بعض الدول الأوربية مثل فرنسـا لأن تسعى لاستقدام مئات الآلاف من المغاربة وهو ذات التوجه الذى اتخذته بريطانيـا باستقدام عشرات الآلاف من جنوب اليمن إلى أراضيها. ورغم ذلك، فإن الـنـمـوذج الصارخ يظل من نصيب الفلسطينيين المطرودين من أراضيهم وأضطروا لـلـجـوء الخارجي في بقاع عديدة من العالم ولكن كان لأوروبا النصيب الأكبر لعوامل عـديـدة لعل أهمها يكمن في قرب المسافة وسهولة بلوغ الأراضي الأوربية.

وفى ظل هذه الظروف، تشير احصاءات الأمم المتحدة الـى ان إجـمـالـي عـدد المهاجرين في العالم أجمع يقدر بـ ١٥٠ مليون نسمة يتراوح عـدد ذوي الأصـول العربية منهم بين ٢٠ و٣٠ مليون نسمة. إلا أنه في ظل التوترات التـي تشـهـدهـا المنطقة العربية منذ نهاية ٢٠١٠ في ليبيا وسوريا والعراق واليمن ومصر، فـقـد

تزايدت هذه الاحصائيات إلى حد كبير وقاربت ضعف هذه الأرقام. وعلى صعيد متصل، تشير احصائيات منظمة العمل العربية إلى أن ٣٤% من الأطباء الذين يمارسون مهنة الطب في المستشفيات البريطانية حاليا من ذوى الأصول العربية، وأن ٥٠% ممن يعدون دراسات عليا في مجالي الطب والهندسة بالجامعات العربية ينتهى بهم الأمر بالإقامة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا التي تمثل خيارا جيدا بالنسبة لهم . ويأتي هذا النمط من الهجرة في إطار ما تسمى بـ " هجرة العقول العربية"(١) وخاصة أن هذه العقول تمثل قيمة كبيرة في محيط مجتمعاتها الغربية في الإطارين الرسمي وغير الرسمي ، ولعل النموذج الأوضح في هذا الشأن إنما يأتي من نصيب السيدة رشيدة داتى التي تقلدت مناصب رفيعة وحساسة إلى حد كبير في عهد الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزى الذى تحلى بالجرأة الشديدة وعين إحدى الفرنسيات " رشيدة داتى" ذات الأصول المغربية في أحد مناصب حكومته الحساسة والهامة لتحمل حقيبة العدل في حكومته. وفى الواقع، فإن وضع رشيدة داتى لا يختلف كثيرا عن وضع شخصيات أوروبية عديدة ذات أصول عربية نجحت في أن تصبح نجوما في قلب مجتمعاتها الأوروبية مثل السيدة / نادية لاعنانى وزيرة الثقافة بالإقليم الوالونى ببلجيكا.

انعكاسات ثورات الربيع العربي على الهجرة:

لقد غيرت ثورات الربيع العربي التي شهدتها المنطقة العربية منذ نهاية ٢٠١٠ التركيب الديموغرافي للهجرة العربية في أوروبا، وهو تغير جذري إلى حد كبير يتأسس على بعدين يكمن الأول في : عودة العديد من المهاجرين العرب إلى أوروبا لبلدانهم الأصلية تفاعلاً منهم مع التظاهرات التي شهدتها عواصمهم الأصلية، وهى الخطوة التي اقتصرت إلى حد كبير على الطبقة المتعلمة والمثقفة بين المهاجرين العرب في أوروبا ، هذا فيما يكمن البعد الثاني في: زيادة وتيرة الهجرة غير الشرعية من الدول التي طالتها رياح ما يسمى بالربيع العربي جراء صعوبة الأوضاع الاقتصادية والأمنية في هذه الدول وهو وضع أزعج الساسة الأوروبيين وخاصة في

ظل ما تناولته وسائل الإعلام الأجنبية بشأن "التسونامى البشرى" المتجه نحوهم من شمال أفريقيا وكذلك صور المراكب الغرقى التي كانت تقل المهاجرين غير الشرعيين وخاصة في جزيرة لامبيدوسا الإيطالية.

الموقف الأوروبي:

لم يكن للاتحاد الأوروبي رد فعل واضح وحاسم تجاه تصاعد وتيرة هذه الظاهرة، فلم يصل لاتفاق بين طرفي المتوسط في هذا الشأن، ولكنه توصل لاتفاق أحادي لجانب أي من قبل الجانب الشمالي فقط يكمن في تعزيز ما يسمى بـ "الهجرة المختارة" وهو توجه يسعى الأوربيون نحو تحقيقه منذ زمن طويل لاختيار ما يناسبهم من مهارات وكفاءات تحتاجها القارة العجوز أي بما يتسق مع احتياجاتهم ويخدم مصالحهم وليس مصالح جنوب المتوسط.

وفى سياق متصل، عززت أوروبا من إجراءاتها المتعلقة بالسيطرة على الهجرة غير الشرعية الأمر الذى دفعها لتعزيز دور "فرونتكس" (الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي في الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتتبع الاتحاد الأوربي) وتصاعدت ميزانيتها بشكل ملحوظ الى حد كبير فقد كانت تقدر بـ ٦,٣ مليون يورو في ٢٠٠٥ ثم ٤٢ مليون يورو في ٢٠٠٧ لتصل إلى ٨٧ مليون يورو في ٢٠١٠ الأمر الذى يترجم التوجه الأوروبي في معالجة هذه الظاهرة عسكريا مما يجعل من منطقة المتوسط أحد أكبر المناطق العسكرية في العالم جراء عسكرة أوروبا تدابيرها لمواجهة هذه الظاهرة.

بالإضافة إلى ذلك، شرع الاتحاد الأوروبي في إبرام اتفاقيات ثنائية مع دول شمال أفريقيا للحد من هذه الظاهرة، ولكنها لم تنجح في وقف تيارات الهجرة غير الشرعية إلا أنها غيرت من طبيعتها وأدخلت عليها تصنيفات جغرافية انعكست على طبيعة الطرق التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيون لتتنوع بين برية وبحرية أو جوية وفقا لمنطقة الإقلاع لتصبح بذلك الهجرة أكثر كُلفة ومحفوفة بمزيد من المخاطر التي اتضحت من خلال ما أعلنه المهاجرون غير الشرعيون أنفسهم أمام جميع وسائل الإعلام .

الهجرة غير الشرعية والربيع العربي:

ارتبطت تيارات الهجرة غير الشرعية من المنطقة العربية بثورات الربيع العربي التي شهدتها المنطقة منذ نهاية عام ٢٠١٠، حيث كانت المنطقة العربية تزخر بملايين العمالة المستقرة المهاجرة، ولكن مع انطلاق ثورات الربيع العربي، كان أمام هذه العمالة خيارين وحيدين : يتمثل الأول في لجوئهم للهجرة نحو أوروبا طلبا للاستقرار وخوفا منهم على أموالهم واستمرارهم في العمل والاستثمار، فيما يتمثل الخيار الثاني في الفئة التي فضلت العيش في ذات المنطقة ولكن نتيجة استمرار تردى الأوضاع الاقتصادية والأمنية وارتفاع تكلفة الحياة اليومية في بعض المناطق فقد اضطرت هذه الفئة هي الأخرى للتوجه إلى أوروبا. ولذلك، فقد رصدت " فرونتكس" هجرة ٢٠٠٠ فرد من منطقة شمال أفريقيا قاصدين أوروبا بحراً خلال عام ٢٠١١وهو رقم كبير ومقلق إلى حد كبير وخاصة أن ذات الأسباب التي دفعت شباب شعوب هذه المنطقة نحو الهجرة لأوروبا هي ذات الأسباب التي سبق وأن دفعتهم لإحداث ما يسمى بـ "الربيع العربي".(٢)

التدابير الأوروبية:

في ضوء الاقتراحات التي ساقها البرلمان الأوروبي، تستمر السلطات المحلية فى مراقبة حدودها بشكل دائم، ولكن حال اكتشاف أي تهديد من جانب الحدود غير الأوروبية، فيمكن للسلطات المحلية غير الأوروبية طلب المساعدة من " فرونتكس" وهو الكيان الجديد الذى يضم ١٥٠٠ فرد جاهزين للانتشار السريع على الحدود المعنية ، ولا يتعلق هذا الكيان بهيكل خاص ولكن يتعلق بفرق مجهزة يتم استدعاؤها من قبل الدول الأعضاء . لا يمثل هذا الحل معجزة في حل أزمة الهجرة التي يعانى منها اليوم الاتحاد الأوربي أو إعادة الثقة سريعا في منطقة شنجن، ولكن يُعد هذا الحل مرحلة أولى وضرورية للغاية وفقا للنص المرفوع من المجموعة الشعبية بالبرلمان الأوروبي الذى تمت الموافقة عليه واقراره عام ٢٠١٥ (٣).

مدى فاعلية التدابير الأوروبية:

على الرغم أن من الأرقام الرسمية لأعداد المهاجرين غير الشرعيين القاصدين أوروبا تصيب الساسة هناك بالقلق الشديد، إلا أن هذه الأرقام لا تتسق مع الواقع لأن الكثيرين الذين يقصدون أوروبا لا يحملون أوراقاً، ومن ثم فلا تشملهم الاحصاءات الرسمية الصادرة عن الجانب الأوروبي. ولكن رغم ذلك، فمنذ مارس٢٠١١ وفى إطار برنامج الإجلاء العاجل للأمم المتحدة وحقوق الانسان، فقد تم تنفيذ ٣٦٤ رحلة إجلاء إجباري ٥٨٢٠٠ فرداً من تونس ومصر والنيجر كانوا يقيمون في ليبيا بسبب صعوبة وتردى الأوضاع هناك ولذلك، فقد ناشدت المنظمات الدولية بمرونة الإجراءات الحدودية من دول الجوار الليبي لتسهيل مهمة المجتمع الدولي في هذا الشأن .

ولكن يمكن لنا أن نتساءل حول مدى جدوى وفاعلية التدابير الأوروبية المعنية بمراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي التي أتخذت في ضوء الميثاق الذى تم تبنيه عام ٢٠٠٨ خلال رئاسة فرنسا الدورية للاتحاد الأوروبي. وفي الواقع، فإن "فرونتكس" تشهد وضعاً حرجاً للغاية جراء التدابير والميزانية هذا بالإضافة الى الوضع القانوني للأفراد المهاجرين الذين تلقى " فرونتكس " القبض عليهم لأنه يمكن إدانتهم من قبل الدول المستقبلة لهم وكذلك الدول الطاردة لهم.

والشاهد، أن التدابير الأوروبية لمكافحة هذه الظاهرة والمتمثلة في "قوة الردع" غير فاعلة بالقدر الكافي لوضع حد لهذه الظاهرة وما يترتب عليها من أزمات سياسية واقتصادية. كما توضح النطاق التضامني الضيق والهش بين الدول الأوروبية في مواجهة هذه الظاهرة في تحمل جزء من مسئوليتها الأخلاقية مع إيطاليا في هذا الشأن. وعلى الجانب الآخر، فإن هناك غياباً شبه تام للتوافق بين ليبيا وتونس ومصر فيما يتعلق بإعادة اللاجئين من أوروبا. كما تؤكد هذه الظاهرة كذلك حدود وضعف الاتفاقيات الثنائية المعنية بمراقبة الحدود والسيطرة عليها، وهي الاتفاقيات التي تم إبرامها بين دول شطري المتوسط.

تيارات الهجرة العربية نحو أوروبا:

تشهد أوروبا حاليا حركة هجرة كبيرة قادمة من جنوب المتوسط وخاصة الدول التي تشهد عدم استقرار سياسي وصعوبات اقتصادية على خلفية ما تشهده من حالات هياج، وفيما يلى استعراض لهذه التيارات:

اولاً: اللاجئون السوريون.

في ظل حالة الفقر الغذائي جراء الجفاف الذي تعانى منه سوريا منذ ٢٠٠٦ وانتشار الفساد وما ترتب عليه من ثورة المعارضة السورية في مارس ٢٠١١ وخاصة في مدينة درعا ضد النظام العلوى الذى يتمتع بتأييد أقلية قليلة ورغم ذلك يقبع على رأس السلطة في البلاد منذ عام ١٩٦٣. وهو وضع تطور على إثره الصراع بين المعارضة السورية والنظام لدرجة وصوله الى حرب أهلية مسلحة بين جيش النظام وبعض الجماعات المسلحة. ثم شهد الوضع حالة من التطور بدخول بعض الدول والجماعات المسلحة الأمر الذى ترتب عليه كذلك تدمير ليس فقط العديد من المدن مثل حلب ودمشق، ولكن أيضا تدمير بعض المواقع الأثرية هذا بالإضافة إلى سعى بعض الجماعات المتطرفة النشطة هناك مثل تنظيم داعش لتحويل دفة الصراع في سوريا لصالحها لبسط نفوذها على مساحات كبيرة من الأراضي السورية اذ سيطر تنظيم داعش على ٥٠% من إجمالي الأراضي السورية .

وفى الواقع، فقد كان سكان سوريا يقدر بـ ٢٢,٥.مليون نسمة في ٢٠١٢، ولكن في ضوء عمليات الاقتتال والحرب الأهلية التي تشهدها البلاد فقد لقى ١٢٥ ألف فرد مصرعه خلال عام ٢٠١٢ فقط وفى نفس الوقت، فقد اضطر ملايين السوريين وخاصة من السنة للهرب من الأراضي السورية . ووفقا لمجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، فقد توجه ٤,٦ملايين سوري إلى تركيا ومصر والعراق والأردن ولبنان، ويقدر نصيب تركيا منهم بحوالي ٢,٥ مليون . كما تمكن أكثر من مليون لاجئ سوري من التوجه إلى النمسا وألمانيا خلال عام ٢٠١٥ فقط.

دعوة ميركل:

في ظل تصاعد وصعوبة الوضع الإنساني في سوريا وبعض الدول العربية التي شهدت هياجا سياسيا ، أطلقت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل نداءها الداعي إلى دخول اللاجئين السوريين الأراضي الألمانية دون شروط، وهو نداء أحادى الجانب تجاوزت به ميركل ليس فقط قرارات برلمانها في هذا الشأن ولكن أيضا اتفاقيات منطقة شنجن ودبلن الذين يطالبون بإحكام السيطرة والرقابة على المهاجرين وطالبي اللجوء في أوروبا وإعادة ترحيلهم فورا إلى بلدهم الأصلي حال رفض طلب لجؤهم وهو الإجراء الذي ألغته ميركل تماماً بندائها هذا. كما عرضت ميركل كذلك تدريب وتأهيل اللاجئين السوريين الذين يعيشون في تركيا وهو وضع ترتب عليه زيادة كبيرة في تدفق أعداد المهاجرين ليس فقط نحو ألمانيا ولكن أيضا إلى الدول المتواجدة في طريق البلقان مثل سلوفينيا واليونان ومقدونيا وكرواتيا. وبالتالي، فقد أضحت الشرطة الألمانية غير قادرة لا على تسجيل طلبات اللجوء ولا السيطرة على التدفقات البشرية طالبة اللجوء والتي تجاوزت عتبة المليون مهاجر الأمر الذى ترتب عليه حدوث حالة من الفوضى الكبيرة في ألمانيا أدت إلى إحداث أزمات سياسية كادت أن تطيح بمستقبل ميركل السياسي في الانتخابات الأخيرة.

وأخيرا، فيمكن التأكيد على أن نداء ميركل هذا قد القى بظلاله ليس فقط على مستقبل ميركل وألمانيا ولكن أيضا على مستقبل أوروبا مجتمعة لان ميركل تكون بذلك قد الغت اتفاقيات شنجن ودبلن بشكل أحادي الجانب . بالإضافة إلى ذلك فإن هذا الإجراء يهدد التركيب الديموغرافي الأوروبي وهو ما يقلق من شأنه الرأي العام الأوروبي.(٤)

ثانياً: اللاجئون العراقيون:

منذ الغزو الأمريكي للعراق في مارس ٢٠٠٣ وما ترتب عليه من سقوط نظام صدام حسين ، لم تضع الحرب الأهلية هناك أوزارها حتى الآن ولم تشهد البلاد استقراراً سياسيا ولا اقتصاديا، حيث تشكل هناك شبه حرس ثوري وبدأت البلاد تحيا

حالة من الفوضى وعدم الاستقرار الأمني الامر الذى ترتب عليه تردى الأوضاع الاقتصادية وأدى إلى هجرة أعداد كبيرة إلى أوروبا ودول الجوار، إذ تشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن نزوح ١,٤ مليون عراقي داخل العراق عام ٢٠١٥ بينما توجه أكثر من مليون عراقي في ذات العام إلى النمسا والسويد وألمانيا.

ثالثاً: اللاجئون الليبيون.

كان عدد سكان ليبيا يقدر بـ ٦,٧ مليون نسمة عام ٢٠١٦ ، وبالتالي فنحن أمام تراجع حاد في أعداد الليبيين المقيمين على الأراضي الليبية جراء التردي الصارخ في الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية الأمر الذى ترتب عليه نزوح أعداد كبيرة من الليبيين ليس فقط لدول الجوار الليبي ولكن أيضا لأوروبا الأمر الذى أزعج ولا زال الساسة الأوروبيين .

كما أدت الأوضاع المتردية في ليبيا إلى زيادة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا بسبب ضعف العوامل والتدابير الأمنية الأمر الذى شجع الشباب من دول الجوار الليبي أن يقصدوا الأراضي الليبية بغية التوجه إلى القارة العجوز(٤).

مستقبل المهاجرين العرب في أوروبا:

من المؤكد أن أوروبا قامت بجهود حثيثة للحيلولة دون وصول المهاجرين غير الشرعيين إلى أراضي القارة العجوز، وقد تباينت هذه الجهود فيما بينها على النحو التالي: تقديم تسهيلات إدارية ومساعدات مالية لتركيا التي كشفت عن وجهها القبيح في ابتزاز أوروبا في هذا الملف من أجل وقف تمدد التسونامى البشرى المتجه لأوروبا عبر الأراضي التركية. كما قامت أوروبا كذلك بتعزيز السيطرة على الحدود الأوروبية وكذلك حدود دول الجوار لوقف نزيف الهجرة غير الشرعية. ولكن لا يمكن وصف الإجراءات الأوروبية بالفاعلة نظراً لضعف نتائجها إلى حد كبير، وهو وضع ترتب عليه زيادة الهجرة نحو أوروبا والتي أضحت تمثل عبئاً شديداً على الاقتصاد الأوروبي وأحدثت خلافاً بين الدول الأعضاء بالاتحاد بشأن مشروع "الكوتا" (توزيع عدد من المهاجرين على كل دول الاتحاد الأوروبي وفقا لعدد سكانها) لعدم وجود رغبة

حقيقية لدى الدول الأوروبية البعيدة عن المتوسط في مشاطرة نظيرتها الأوروبية المتاخمة الحدود مع المتوسط في تحمل عبء ملف اللاجئين.

وفى الواقع ، ولتحديد مستقبل المهاجرين العرب لأوروبا ، فيجب علينا أولا معرفة التركيب الديموغرافي للمهاجرين العرب في القارة العجوز ، ويمكن تقسيمهم على النحو التالي :

١. الصفوة: وتضم فئة المتميزين علميا وتأهيلياً ونجحوا في الاندماج داخل مجتمعاتهم الأوروبية ولا يمثلون سوى ١٠% من إجمالي عدد المهاجرين العرب.
٢. طبقة الموظفين: وتتألف من أبناء الجيل الثاني والثالث الذين تم تعيينهم في الهيئات الحكومية المختلفة إعمالا للقوانين المحلية كونهم يحملون الجنسية الأوروبية وتمثل١٥% من إجمالي المهاجرين.
٣. العمالة: وهى الطبقة الأكثر انتشارا لأنها تتعلق بفئة المهاجرين الذين لم يتلقوا تعليما ولا تأهيلا ويجدون صعوبة شديدة داخل المجتمعات الأوروبية ويعملون بالحرف المتواضعة التي تتسق مع مهاراتهم المحدودة وتمثل ٥٠% من إجمالى المهاجرين . وقد وصلت هذه الفئة لأوروبا بطرق غير مشروعة إلا أنها استطاعت أن توفق أوضاعها بالاستفادة من القوانين المحلية.
٤. الفئة المهمشة: وتتألف من الذين لا يحملون أوراقاً رسمية، ومن ثم لا يتمتعون بوضع شرعي يفشلون دائما في توفيق أوضاعهم بسبب عدم تأهيلهم وسوء تعليمهم وبالتالي صعوبة او استحالة اندماجهم داخل مجتمعاتهم الجديدة. وبالتالي فإن مستقبل هذه الفئة يشوبه كثير من القلق والغموض على عكس الفئات سالفة الذكر التي تتمتع بحالة من الاستقرار وتمثل هذه الفئة حوالى ٢٥% من المهاجرين.

أي أنه يمكن أن نخلص إلى أن ٢٥% فقط (إجمالي الفئتين الأولى والثانية) يتمتعون باستقرار داخل مجتمعاتهم الأوربية بينما تجابه الفئة الثالثة بعض المعوقات جراء صعوبة اندماجها داخل مجتمعاتها لافتقارها إلى التعليم الجيد والتأهيل المناسب.

وفيما يتعلق بالفئة الرابعة، فليس لها مستقبل في أوروبا لغياب اى أوراق رسمية بحوزتها ومن ثم فهي خارج الاحصاءات والأرقام الرسمية وتطاردها دائماً الشرطة المحلية.

الخاتمة:

لا يمكن لنا الحديث عن القضاء على الهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط نحو شماله أي إلى أوروبا دون التطرق إلى أهمية تنمية وتطوير دول المنشأ المصدرة للهجرة وكذلك دول المعبر لأنه بدراسة جميع حالات المهاجرين تبين أن الدافع الأساسي الذى دفعهم نحو الهجرة يكمن في العامل الاقتصادي والفقر وعدم وجود فرص حقيقية للتنمية. وبالتالي فإذا انفقت أوروبا نصف ما تنفقه على التدابير العسكرية لمجابهة الهجرة وأعادت توجيه هذا الانفاق نحو عمليات تنموية حقيقية في دول جنوب المتوسط، فمن المؤكد أن هذا سينعكس إيجابا في القضاء على الهجرة غير الشرعية. وخاصة أن مستقبل الهجرة غير الشرعية في أوروبا محفوف بالمخاطر إلى حد كبير. وتأكيدا لهذا المبدأ ، فقد اتجه الميثاق الأوروبي الصادر في أكتوبر ٢٠١٧ نحو إحداث تقارب وتعهد سياسى في هذا الشأن مؤكدا، في فصوله الخمس الأولى، على "اعتماد الهجرة المختارة على قبول مزدوج بين الطرفين ومكافحة الهجرة غير الشرعية".

المصادر :

١. الندوة السنوية لمركز الجامعة العربية بتونس.

2. http://www.3cetudes.com/news/Emigration%20arabe%20vers%20l%20Europe_autopsie%20d%20un%20Pacte.pdf
3. http://www.fmreview.org/fr/afrique-du-nord/dehaas-sigona.html
4. https://www.levif.be/actualite/international/vers-la-creation-d-un-corps-europeen-de-garde-frontieres/article-normal-520669.html
5. https://arretsurinfo.ch/leurope-et-les-migrations-causes-consequences-et-gestion/
6. https://arretsurinfo.ch/leurope-et-les-migrations-causes-